

يشكل ضمان الحقوق واستقرار العلاقة بين المدين والدائن توسعة على الناس في معاملاتهم مما يحقق نشاطاً اقتصادياً يساعد في بسط الرخاء بين الناس. وقد رعى الشرع الإسلامي العلاقة بينهما فضبط جميع الأطراف تحقيقاً لاستقرار المجتمع ونجاح علاقاته ببعضها البعض.

لقد أرست الشريعة الإسلامية بفقهها حلولاً إستراتيجية، ولتحقيق تلك الحلول لابد من الأخذ بها كلها فالحلول الجزئية لا تكفي ولا تفيد، وهذا من صفات هذه



## استقرار العلاقة بين المدين والدائن وأثرها على المخاطر الائتمانية

الدكتور سامر مظهر قنطججي، رئيس مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية [www.kantakji.com](http://www.kantakji.com)

بدونهما،

توجيهاته للمدين أيضاً لضبط أفعاله فقال:

- خيركم أحسنكم قضاء، وفي ذلك حث للمدين على قضاء دينه بأحسن مما كان، دون شرط مستبق.

- من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه ومن أخذها يريد إتلافها أتلفه الله، وفي ذلك تشديد على حرمة الدين وضرورة إيفائه.

- يُغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين، على الرغم من مقام الشهادة في الإسلام.

- تعود رسول الله صلى الله عليه وسلم من الدين في دعائه المأثور: اللهم إني أعوذ بك من غلبة الدين، وصلى الله عليه وسلم لم يتعود إلا من كبير، وهذه دلالة على أن التمادي في الاستدانة دون حاجة أمر غير محمود.

أما النتائج الاجتماعية التي حذر منها رسول الله صلى الله عليه وسلم من الإغراق في الدين فهي قوله: إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف، فانتشار المطل وعدم الدفع يخلخل الحياة الاقتصادية ويؤدي إلى إجماع الناس عن البيع بالدين مما يضيّق عليهم في معاملاتهم مما يؤدي لاضطرابات في السوق.

وقد دعا صلى الله عليه وسلم لنصرة الحق ووجه كلامه للأمة كلها بقوله: لا قدست أمة لا يعطى الضعيف فيها حقه غير متعتع، والمتعتع هو الذي أتعبه كثرة تردده ومطله.

أما الغزالي فقد طلب من المدين أن يمشي لصاحب الدين ويعطيه حقه فقال: من الإحسان فيه حسن القضاء وذلك بأن يمشي إلى صاحب الحق ولا يكلفه أن يمشي إليه متقاضياً له، فهذا من أدب الدين وقد رده الغزالي لدرجة إيمانية عليا وهي الإحسان.

إن ما سبق يهيئ المجتمع لتشكيل أرضية تحتية تضبط مخاطر الائتمان وتحد منه من خلال توجيه أطراف العملية الائتمانية نحو ما ينفعهم.

إن توجيهات رسول الهدى صلى الله عليه وسلم لم

الشريعة الغراء. لقد قدمت شريعة الإسلام حلاً على مستوى المجتمع، وجعلته من صلب إقامة الإسلام بوصفه ركناً من أركانه فبدونه لا يقوم إسلام المرء، وهو الركن الثالث من أركان الإسلام حيث ارتبط ذكرها بإقامة الصلاة عشرات المرات في القرآن الكريم، فجعلت أحد مصارفها هو مصرف الغارمين، أي المجتمع كله كفيل برفع العبء عن المدينين بتقديم المساعدة لهم للوفاء بديونهم. كما أوجب لهم من بيت مال المسلمين حظاً فقد روى أحمد في مسنده قوله صلى الله عليه وسلم: (من ترك ديناً أو ضيعة فإلي)، ويمثل رسول الهدى صلى الله عليه وسلم بيت المال.

كما قدمت شريعة الإسلام حلولاً على مستوى الفرد الممارس لأعمال التجارة التي ينجم عنها ديوناً وقروضاً، فطلب الله تعالى من الدائن إمهال المدين المعسر (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون) سورة البقرة: ٢٨٢. ويلاحظ استعمال القرآن الكريم لكلمة التصدق عوضاً عن كلمة الديون المشكوك فيها أو الديون المعدومة حفاظاً على شعور المدين وإبقاء العلاقة بينهما ضمن الإطار الاجتماعي. ووجه صلى الله عليه وسلم الدائن بقوله:

- من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله.

- من يسر على معسر في الدنيا يسر الله عليه في الدنيا والآخرة.

- من سره أن ينجي الله من كرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه.

- ودعا للدائن لما له من فضل في التوسعة قائلاً: كان الله مع الدائن.

- رحم الله عبداً سمحاً إذا باع سمحاً إذا اشترى سمحاً إذا اقتضى.

تتضمن هذه التوجيهات حثاً على الحظ من الدين تجاه من كان لا يُنتظر يساره.

كما وجه رسول الهدى صلى الله عليه وسلم

تقف عند القواعد العامة الضامنة، بل شملت توجيهات دقيقة ومباشرة فقال صلوات ربي وسلامه عليه: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدق البيعان وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كتما وكذبا فعسى أن يربحا ربحا ويمحقا بركة ببيعهما.

والبيعان هما أطراف السوق من مشترٍ وبتاع وما بينهما من وسطاء.

فالصدق هو الإفصاح والتبيين هو الشفافية، ومن إعجاز النبي صلى الله عليه وسلم أن أوضح ارتباط رواج الأسواق بتوفير الصدق والتبيين فيه، بينما الكساد يكون

وبالتدقيق بأقواله صلى الله عليه وسلم نتبين مزيداً من الإعجاز فقد رتب صلى الله عليه وسلم قوله بذكر الصدق أي الإفصاح أولاً ثم تلاه التبيين أي الشفافية وهذا ترتيب طبيعي وصحيح، بينما اختفاؤهما يكون بالعكس، فأولاً يحصل كتم البيانات أي تختفي الشفافية ثم يأتي اختفاء الصدق وحلول الكذب محله، أي تختفي الشفافية أولاً ثم يتلوهما اختفاء الإفصاح.

ويكون الإفصاح والشفافية عادة في القوائم والتقارير المالية، وينتج عن دراسة تلك التقارير وتحليل قوائمها الكثير من المعلومات التي تفيد في معرفة المعسر أو من هو في طريقه للإعسار. وتعتبر دراسة التقارير المالية وتحليلها بمثابة أسلوب لتقصي حالة الشركات والمؤسسات أملاً في إدارة مخاطرها وخاصة الائتمانية منها قبل وقوع الفأس بالرأس. وأهم تلك القوائم المالية هي قائمة التدفقات النقدية، التي تؤمن بيانات تساعد في ضبط حركة سيولة التدفقات وبيان احتمال وقوع الإعسار وتحليل هذه القائمة بالنسب وغيرها يساعد كثيراً في بيان نسبة ذلك الاحتمال. ويضاف إلى ذلك النماذج المالية التحليلية للتنبؤ بالفشل المالي كنموذج Argenti ونموذج z-Score ونموذج Kida. لكن يشترط لنجاح كل ذلك دراسة تقرير مراجع الحسابات لمعرفة مدى التزام الشركة أو المؤسسة بالمعايير المحاسبية الدولية أو المحلية وعدم التلاعب بالحسابات.

يضاف لما سبق، دراسة مؤشرات معاملات العميل مع البنك لأنها تؤمن معلومات هامة وجوهرية في بيان اتجاه الشركة أو المؤسسة المدروسة نحو الإعسار المالي أو الإقتصادي من خلال مراقبة تصرفاتها. مثال ذلك: كشف حساب العميل، وطلباته، وحركة ضماناته، ولكل منها تفصيلاته.

وأخيراً يُساعد التأمين على الديون وخاصة التكافلي منه في ضبط مخاطر الائتمان لأن مساعدة المدين وكفالاته إنما هو من باب التكافل الذي يقدمه هذا النوع من التأمين.